الأمم المتحدة

A/C.2/63/L.25

الجمعية العامة

Distr.: Limited
30 October 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون
اللجنة الثانية

البند ٥٣ (أ) من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

أنتيغوا وبربودا*: مشروع قرار

عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة عقد مؤتمر قمة الألفية[(١)] وإلى التزامهم بالقضاء على الفقر المدقع

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

311008 311008 08-57979 (A)

وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢]،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٣] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[٤]،

وإذ يساورها القلق من الطابع العالمي للفقر وانعدام المساواة، وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر والجوع واجب أخلاقي واجتماعي وسياسي واقتصادي على الجنس البشري،

وإذ تعيد تأكيد أن القضاء على الفقر من أعظم التحديات العالمية التي تواجه العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا، وإذ تؤكد أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام الذي يرتكز على قاعدة عريضة، بما في ذلك تهيئة فرص التوظيف والعمل اللائق،

وإذ تعرب عن القلق لانتشار الفقر على نحو أوسع مما كان مقدرا في السابق ولكونه سيزداد تفاقما بفعل الأزمات العالمية، في مجالات المال والأغذية والطاقة، وسيهدد تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعرب أيضا عن القلق لأن عدد سكان العالم الذين يعيشون في فقر أصبح الآن أعلى بكثير مما كان مقدرا في السابق وأن هذه الحالة قد تزداد تدهورا وقد تعرض للخطر، في جملة أمور، المكاسب الإنمائية التي حققتها البلدان النامية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بسبب أزمات المال والأغذية والطاقة المترابطة التي يُفاقم بعضها بعضا، فضلا عن تغير المناخ، وإذ تشدد في هذا الصدد على ضرورة إعارة أولوية قصوى للقضاء على الفقر في الخطط الإنمائية للأمم المتحدة مع التأكيد على أهمية التصدي لأسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتماسكة،

---

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) القرار دإ - ٢٤/٢، المرفق.

وإذ تسلم بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وفعالية استخدام تلك الموارد أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم أيضا بما يوفره التعاون فيما بين بلدان الجنوب من إسهامات في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعترف بأن النمو الاقتصادي المطرد، الذي تدعمه زيادة الإنتاجية ووجود بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستوى المعيشة،

وإذ تشدد على الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)[٥]؛

٢ - **تعيد تأكيد** أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة مدى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا المتصلة بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٣ - **تقرر** أن يكون الموضوع العام لأنشطة عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو ''تجديد الالتزام بالقضاء على الفقر: تلبية الحاجة إلى مزيد من التعاون والتضامن الدوليين''؛

٤ - **تقرر أيضا** تخصيص موضوع فرعي أو مجموعة من المواضيع كل سنتين، بهدف تركيز العقد الثاني على أنشطة محددة للقضاء على الفقر، وتقرر في هذا الصدد أن تكون العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع موضوع فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠؛

٥ - **تؤكد من جديد** أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته وأن السياسات والاستراتيجيات الوطنية لها دور فائق الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة، وتسلم بضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى

---

(٥) A/63/190.

توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٦ - **تؤكد** أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتماسكة؛

٧ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، الذي يتسم بأهمية حاسمة للقضاء على الفقر؛

٨ - **تؤكد** أهمية كفالة الاضطلاع، على المستوى الحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٩ - **تشدد على** الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب، وبخاصة الموجه للفتيات، في توفير سبل التمكين لهؤلاء الذين يعيشون في فقر، وتعيد، في هذا السياق، تأكيد إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم[٦]، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

١٠ - **تهيب** بالبلدان المانحة أن تواصل إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر في برامج وميزانيات المساعدات التي تقدمها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

١١ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يسارع إلى توفير أدوات جديدة وتوسيع وتعزيز الأدوات القائمة لدعم البلدان النامية لكي يتسنى لها اتقاء الأزمات والتعامل مع الأزمات القائمة، بما فيها أزمة الأغذية، وتحث على أن تكون هذه المساعدة المعجَّلة إضافةً إلى المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٢ - **تقر** بأن النمو الاقتصادي المطرد أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية؛

١٣ - **تقر أيضا** بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واستفادتها على نحو منصف من منافع العولمة من أجل أن تبلغ تلك البلدان الغايات المحددة في سياق

---

(٦) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

استراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ومن أجل أن تتسم استراتيجيات القضاء على الفقر بالفعالية؛

١٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ أهداف العقد من خلال توفير ما يكفي من الموارد المالية القابلة للتنبؤ بها ونقل التكنولوجيا؛

١٥ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء الاتجاه التنزولي لمستوى المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٦ وتلاحظ أنه إذا استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها فسوف تعوق بشكل خطير الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر، وتكرر في هذا الصدد تأكيد أهمية زيادة التمويل المخصص للتنمية، بما في ذلك الحاجة إلى بلوغ الهدف المحدد منذ وقت طويل المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية و ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٠؛

١٦ - **تهيب** بوكالات منظومة الأمم المتحدة إدماج القضاء على الفقر في صلب أنشطتها وأن تقدم تقريرا سنويا عن الإجراءات المتخذة لدعم الموضوع العام للعقد الثاني، وتطلب إلى الأمين العام أن يعين مسؤولا يتولى شؤون التنسيق بين الوكالات في هذا الصدد؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن خطة عمل مفصلة بشأن تنفيذ أهداف العقد الثاني، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء؛

١٨ - **تسلم** بالحاجة إلى تولي الجمعية أولوية قصوى للنظر في البند المتعلق بالقضاء على الفقر في جدول أعمالها، وتقرر في هذا الصدد، إسهاما منها في عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، أن تعقد اجتماعا رفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، يشارك فيه رؤساء الدول والحكومات ويكرس لمسألة القضاء على الفقر؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين بندا بعنوان ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“.